غير المراد عطف عليها اما للبيان ابتداء متعلق بتوتم
كقولهم ولم ذدت اى دفعت عنى من تحامل حادث
يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل ولم خبرتنى عبرها قوله
من تحامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية وميزها بفعل
متعد وجب الاتيان بمن ليتأتى جر المفعول ومحل كم
نصب على انه مفعول ذدت وقيل للميز فحذوف اى كم
مرة ومن بمعنى من تحامل زايدة وفيه نظر لاستغناء عن هذا
الحذف والزيادة بما ذكرنا وسورة ايام اى سنة تزيها و
صولتها حزنى اى قطعنى اللحم الا العظم فحذف المفعول
اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لوتما توهم قبل ذكر ما بعده اى
ما بعد اللحم يعنى الى العظم ان الحزم مبنية الى العظم وانما
كان فى بعض اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم واما لانه اريد
ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يقتضى ايقاع الفعل
عليه بلفظ لا على الضمير العايد اليه اظهارا لكمال العناية
بوقوعه اى الفعل عليه اى على مفعول حتى كانه لا يرضى ان
يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا فلم
نجد لك فى السوداد والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك
مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان اتم مناسبة فلم نجده فبقيت
الفواصل على ايقاع عدم الوجدان عليه بلفظ المثل ويجوز

ويجوز ان يكون السبب فى حذف مفعول طلبنا تركه
للتعميم يطلب مثل له قصد الى المبالغة فى التأدب حتى
كانه لا يجوز وجود المثل له يطلبه فان العاقل لا يطلب
الا ما يجوز وجوده واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بنوبة ان المقام
مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر
المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار وعليه اى
وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى
والله يدعو الى دار السلام اى جميع عباده فان المثال الاقل
يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا واما لمجرد الاختصار
من غير ان يعتبر معه فايدة اخرى من التعميم وغيره وفى بعض
النسخ عند قيام قرينة وهو حينئذ ذكر لما سبق ولا حاجة اليه
وما يقال من ان المراد عند قيام قرينة دالة على ان الحذف
لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا امر معلوم ومع
هذا جار فى سائر الاقسام فلا وجه لتخصيص مجرد الاختصار
بما اصيفت اليه اى الى وعليه اى على الحذف لمجرد
الاختصار فوله ارنى انظر اليك اى ذاتك وههنا
بحث وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن اتم
قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعم اصلا وان كانت

Copyright © King Saud University